

# **التأويل النحوي بين تعدد القراءات وتسلسل القواعد**

**أ. الدكتور**

**صاحب جعفر أبو جناح**

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لا نكاد نجد بين جماعات النحويين التي عكفت على دراسة العربية واستقصاء قواعدها وفحص أساليبها غير قلة تجاوزت الوقوف عند الهيكل الخارجي للتركيب اللغوية وصفاً وتقييداً ، واستغرقها الغوص في أعماق البنية اللغوية ، تستبطن مكوناتها المتوارية خلف السطح الخارجي المتقل في كثير من الأحيان بعقد الاشكاليات التي تمحور حولها الجدل بين الدارسين ، وصارت وسيلة لتشعب السبل بهم في فهمها وتوجيهها .

لقد انطلقت هذه النخبة اللامعة في التحاور مع المادة اللغوية واستكناه بواطنها ومراميها الخفية من الاقتناع بحقيقة أن الكيان اللغوي يحكمه قانون الصيرورة المتحولة والتغير الدائب على مستوى التركيب والبنية ، وعلى مستوى الدلالة التي يلحقها التغير وبوتيرة أسرع عادة .

ونظراً لأن تعامل اللغويين كان يتم في جانب واسع منه مع نصوص اللغة في مستوياتها الابداعية ، الشعرية والنثرية ، بحكم أن مشاغلهم كانت تتحرى غاية تثقيفية فضلاً عن الهدف التعليمي البحث ، فإن فرصة مواجهتهم للمعضلات اللغوية كانت تتسع وتتشعب ، مع استمرار جهودهم في دراسة اللغة وتدريسها .

ومعلوم أن الممارسة الابداعية تمر عبر معاناة شديدة ومجاهدة قاسية، تقتضي في كثير من الأحيان ترويض اللغة وليّ أذرعها العصية وتطويع نظامها لتستجيب الى مقتضيات التعبير والوفاء بمتطلبات المعاني التي تزدهم بها مخيلة المنشئ ، شاعراً أو ناثراً .

وقد أدرك الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) وهو من أبرع جهابذة اللغة وأنبهم في معرفة أسرار اللغة وخفاياها ، هذه الحقيقة وتنبه لها ، فعبر عنها بشهادته التي حملتها مقولته الشهيرة : (( الشعراء أمراء الكلام، يتصرفون فيه كيف شاءوا، جائز لهم فيه ما لا يجوز لغيرهم... ))

ونحن نجد مصداق ذلك فيما عبر عنه المتنبى قائلاً :

أنام ملء جفوني عن شواردها ويسهر الخلق جراها ويختصم

وهو لم يرد بذلك شوارد الالفاظ قطعاً ، بل أراد شوارد المعاني التي تنجم عن شواراد التركيبات، وكان قد شغل - في أيامه وبعدها - جماعات الشراح والمؤولين ، واستنفد مساحة واسعة من جهودهم لمعرفة مقاصده والاهتداء الى مراميه ، فأصاب الهدف منهم من أصاب، وأخطأ منهم من أخطأ . وقد ظفرت العربية من ذلك كله بمكتبة نفيسة من الأسفار التي استغرقها مشكل المتنبى ، والانشغال في الغوص على مقاصده ومراميه تفسيراً وتأويلاً .

وبما أن التأويل اللغوي يتمثل في سلسلة محاولات متتابعة لحل المشكلات الناجمة عن التقاطع بين النظام اللغوي المطرد من جهة وصور الصياغة اللغوية المتحققة في النصوص الادبية من جهة اخرى ، تباينت أساليب اللغويين في معالجة ذلك الاشكال وتفرقت بهم السبل في التعامل مع هذه الظاهرة ، وذلك بحسب ما يفضي إليه وعيهم اللغوي وادراكهم لاسرار اللغة وخفاياها وسننها المتوارية خلف القشرة اللغوية البادية للعيان ، وما تختزنه من طاقة على التصرف ، وقدرة على تجاوز مواضع الهيكل الخارجي وإيداء المرونة الفائقة استجابة لدواعي التعبير وحاجات أهل الابداع . ونحن في مواجهة هذا الركام الغزير من الجهد التأويلي الذي تزدهم به كتب النحويين وشراح الدواوين ، ويزدهم هو بغير قليل من الحذقة والمماحكات الواهية ، لانكاد نلمح جهداً متعمقاً في محاوره النصوص اللغوية والنفوذ الى مكنون دقائقها ومراميتها الا عند نخبة بارعة من فقهاء اللغة وجهابذتها ممن اجتهدوا في استبطان اسرارها وخفاياها المتغلغلة في طيات نسيجها التركيبي وما يختزن من دلالات ومقاصد قد لا تكون بادية للعيان لمن لا يحسن الغوص فيما وراء البنية التركيبية الظاهرة فيتعجل الحكم بالخطأ على النص أو رميه بالشذوذ والوهم والفساد .

والمؤول البارح عادة يبحث عن صيغة بديلة لبنية النص المشكل ، صيغة تتسق مع المظهر القواعدي الذي أفرغ فيه النص ، ولا تتقاطع مع المعنى الذي قصد

إلية المنشئ ، فيسعى آنذاك الى ان يفكك التركيب ليقترح قراءة اخرى وتشكيلاً آخر يوفق بين مقتضيات المعنى ومقتضيات المظهر الاعرابي المشكل ، ليغني التقاطع القائم بينهما ، فهو يتجاوز من حيث المبدأ فكرة انغلاق النص ليمارس حقه في مبدأ ذاتية القراءة ، وما ينجم عنها من تعدد القراءات على نحو ما نجد عند شراح الدواوين الذين يقترحون للنص الواحد معاني عدة قد تكون وليدة الدلالات السياقية المحتملة، وقد تكون وليدة المعاني المعجمية المتنوعة أيضاً . وعادة ما نبلغ الذروة في هذا الشأن مع شراح المشكل الذين صنفوا في مشكل ابي تمام ومشكل المتنبي ، بل في مشكل القرآن ، في دلالاته وفي إعرابه ، وهو كثير .

ولعل أنصع الصور التي تتجلى فيها هذه الجهود التأويلية البارعة القائمة على محاورة اللغة واستتطاق كوامنها ما قيده لنا سيبويه (١٨٠هـ) في كتابه من نقول دقيقة عن شيخه الخليل بن أحمد في محاوراته معه لحل الاشكالات والعقد التي كانت تواجه التلميذ النابه في مسعاه الدؤوب للسيطرة على قوانين العربية وإحكام نظامها الذي كان يريد له أن يكون مطرداً منقاداً لوتيرة يمكن لمتعلم من غير أبنائها أن يحتويها ويحكم السيطرة عليها ، ليعصم نفسه ولسانه عن الزلل فيها أو الترددي في مزالقتها ، حيث لم يسلم أحد من التعثر فيها حتى من أبنائها المجبولين على سليقتها . ينقل لنا سيبويه أنه حاور الخليل فيما أشكل عليه من نصب (( أمّ عمار )) في قول الشاعر :

إذا تغنى الحمامُ الورقُ هيجني      ولو تعزّبت عنها أمّ عمار

فوجهه الخليل بأن الشاعر لما قال هيجني ، عرف أنه قد كان ثم تذكر لتذكرة الحمام وتهيبجه ، فألقى ذلك الذي قد عُرف منه على أمّ عمار ، كأنه قال : هيجني فذكرني أمّ عمار : ( الكتاب ١ / ٣٤٣ ط المكتبة العلمية ، بيروت ) والواضح ان إجابة الخليل تجاوزت البنية الخارجية للتركيب ، وهي موضع الاشكال ، وتوجهت الى الغوص في البنية العميقة المتضمنة لنوايا الشاعر، والمعنى الذي قصده حين نصب ( ام ) ومن هذا الفهم لمراد الشاعر أمكن إقامة جسر أو أداة اتصال للتوفيق

بين ما يقتضيه ظاهر النص وما يقتضيه كامن المعنى ، ليصل الى حل التعارض الناشئ عن عدم إستجابة البنية اللفظية لمقتضيات المنوال النحوي أو اللغوي .  
ان النص اللغوي عادة ما يحكمه أمران : مقتضيات المعنى من جانب ، ومقتضيات التركيب اللفظي من جانب آخر ، ومتى نشأ تقاطع بين الجانبين علتة عدم استجابة التركيب اللفظي لمقتضيات العرف النحوي برزت الحاجة الملحة للجوء الى لعبة التأويل لحل الإشكال والإفلات من شباهه .

وقد حفل تاريخ الدرس اللغوي بتركة غير يسيرة من هذه الاشكالات التي شغلت الدارسين بالتصدي لها على نحو جعل بعض هذه الحالات موضعاً للمفارقة حين لم يجدوا مقنعاً في كل ما تأولوا به . ففي بيت الفرزدق القائل فيه في خطاب هشام بن عبد الملك :

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع  
من المال الا مسحاً أو مجلفُ  
يقول ابن قتيبة : رفع الفرزدق آخر البيت ضرورة وأتعب أهل الاعراب في طلب الحيلة فقالوا وأكثروا ولم يأتوا فيه بشيء يرتضى ، ومن ذا يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به احتيال وتمويه ( الشعر والشعراء ١/٨٩ ، الخزانه ٢/٣٤٧ ط بولاق )

وبعد ثلاثة قرون ياتي الزمخشري ليقول : هذا بيت لا تزال الركب تصطك في تسوية إعرابه . [الكشاف ٢/٥٤٣ ، الخزانه ٢/٣٤٧] وهي عبارة لاذعة مثلت بصدق جسامه الهموم التأويلية التي كان ينوء بها دارسو اللغة العربية ، وسط هذا الخضم الهائل من النصوص الادبية التي تقوم عليها مادة الدرس اللغوي ومادة الثقافة الادبية ، وتنتسب الى رقعة جغرافية شاسعة من أرض العرب وقبائلهم ومستوياتهم الاجتماعية ، والى حقبة تاريخية متطاولة استغرقت بضعة قرون .

لكن هذا لايعنى أن كل ما وقع فيه التقاطع بين ظاهر البنية التركيبية ومقتضيات العرف النحوي هو على هذا المستوى من التشابك والتعقيد والخرج . بل يبدو كثير مما جاء من ذلك واحتيج فيه الى اللجوء للتأويل هو من ذلك النوع الذي ينقاد ببسر وسهولة وبشيء من لطف الصنعة على حد تعبير ابن جنبي

(ت ٣٩٢هـ) إلى مساعي التوفيق بين وجهي العبارة على نحو ما سبق من أمثلة عالجهما الخليل ، وعلى نحو ما ورد من قول المتنبي :

كفى ثعلاً فخرًا بأنك منهم      ودهرٌ لأن أمسيت من أهله أهل

فرفع (دهر) مع عطفه على (ثعلاً) على معنى : وكفى دهرًا . ولم يكن المتنبي مضطراً الى هذا ، لكن الذي يظهر أنه خطر له أن يريد : وليفخردهرٌ مستحق لان كنت بعض اهله ، وجاز إضمار الفعل لان السياق يتضمن معنى : لتفخر ثعل بكونك منهم ، وليفخر هذا الدهر المخصوص بأنك من أهله [الفتح الوهبي ١٢٦، الخصائص ١/٣٩٦، ٨٣] فجاوز الشاعر نظام الاعراب خضوعاً لضغط المعنى الذي كان يلح في الوطأة عليه، وأثر الانقياد له والاحتكام الى مقتضياته ، لما كان يريده من تمجيد ممدوحه وإعلاء شأنه .

ونظير هذا نجده في قراءة الحسن البصري : [أولئك عليهم لعنةُ الله والملائكةُ والناس أجمعون] (البقرة ١٦١) برفع الملائكة والناس ، حيث يظهر التعارض واضحاً بين القانون الاعرابي المألوف وما وقع في القراءة من رفع المعطوف على المجرور ، وفي مثل هذا الاشكال الذي لا ينتسب الى باب الضرورة ، ولا يمكن حمله على ضعف في الملكة اللغوية ، لأن الحسن البصري يمثل حالة رفيعة في مستوى الفصاحة ، يقرن فيها بمشاهير الفصحاء العرب ، في مثل هذا الاشكال لا مندوحة عن إعادة النظر في بناء التركيب واقتراح قراءة جديدة له تقوم على بنية جديدة ، ومن ثم الاستعانة بوجوه المعاني التي تحتملها هذه البنية أو البنى المقترحة وهي التي أملت على الحسن تجاوز القانون الإعرابي المألوف . يقول ابن جني (ت ٣٩٢هـ) متأولاً : هذا عندنا مرفوع بفعل مضمر يدل عليه قوله سبحانه : لعنة الله ، اي وتلعنهم الملائكة والناس أجمعون ، لانه إذا قال : عليهم لعنة الله ، فكأنه قال يلعنهم الله [المحتسب ١/١١٦] وهذا التأويل يدخل في باب الحمل على الموضع ، وهو باب واسع من أبواب العربية استوعب كثيراً من نصوص الشعر والنثر مصداقاً لمرونة العربية واستجابتها لحاجات الناطقين بها ، الأمر الذي مكن الحسن من أن يتجاوز حالة التجاذب بين ضغط المعنى القائم في نفسه مما أملاه

عليه سياق النص، وما تقتضيه مواضع القانون الاعرابي المطرد في العطف على المضاف اليه المجرور بالجر ، على ما هي عليه قراءة الجمهور .  
وقد يكون الذي سهل ذلك للحسن وقوى جرأته عليه أن سطوة النظام الاعرابي الصارم الذي رسخته جهود النحاة فيما بعد بعشرات العقود مازالت بعيدة عن الهيمنة، ولم تتخذ شكل عقيدة راسخة، لا يصح التغاضي عن محذوراتها . لذلك نجد أن شاعراً فصيحاً يقول :

فكرت تبغيه فواففته      على دمه ومصرعه السباعا

فينصب السباع ، وحقها الرفع ، على معنى فوافقت السباع ، وآخر يقول:

تذكرت أرضا بها أهلها      أخوالها فيها وأعمامها

فينصب أخوالها وأعمامها ، وحقهما الرفع ، على معنى (( تذكرت )) ، ومثل

ذلك غير قليل [ الكتاب ١/٣٤٢ ]

ومن هذا الذي وقع فيه تجاوز المنوال النحوي التقليدي بسبب إلحاح المعنى الداخلي قراءة الحسن أيضا قوله تعالى ( من قتل نفسا بغير نفس أو فساداً في الارض ) [ المائدة ٣٢ ] بنصب (فساداً) خلافاً لما عليه قراءة الجمهور ورسم المصحف ، وقد تأولها ابن جني على حذف الفعل الذي يدل عليه أول الكلام ، قال: فكانه قال : او اتى فساداً ، او ركب فساداً ، او احدث فساداً ، قال: وحذف الفعل الناصب لدلالة الكلام عليه وابقاء عمله ناطقاً به ودليلاً عليه ، مع ما يدل من غيره عليه ، اكثر من أن يؤتى بشئ منه مع وضوح الحال به ( المحتسب ١/٢١٠ )

وهذا التأويل يحمل فيه طياته وعياً شديداً بحقيقة أن ضغط المعنى الذي يتمخض عن الفهم الخاص للنص يخلق مشروعية مسوغة لقبول تجاوز المنوال النحوي المطرد ، الى ما يمكن ان يتسع له باب الحمل على الموضع ، الذي يستند الى قاعدة عريضة من مرونة اللغة وطاقتها على الاستجابة لتعدد القراءات، وتصريف الوجوه المتعددة للاحتمالات النص ، دون جور أو تعسف في حمل النص على ما ياباه المعنى أو يضيق عنه ، من هنا وجد الدارسون أن تعدد البنى اللغوية

المحتملة وتعدد القراءات هو الوسيلة الامنة لمساعي التأويل وللإفلات من المضايق الحرجة التي يضعهم فيها النص المشكل .

ومما يتسع له باب الحمل على المعنى من وجوه التأويل ما عالج به ابن جني قراءة ابي العالية الرياحي( ت ٩٠هـ ) : ( لا تنفع نفساً إيمانها ) بالتاء فيما يروى عنه ، وهذه مشكلة لغوية تتصل بالتأنيث والتذكير في مطابقة الفعل للفاعل ، وليس لها مدخل في إطار الاعراب وقد وضعها ابن مجاهد ( ت ٣٢٤ هـ ) في باب الغلط الذي حشره في شواذ القراءة ، عقب ابن جني على عمل ابن مجاهد قائلاً : ( ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربية قائم ، وان كان غيره اقوى منه ، أنه غلط ، وعلى الجملة فقد كثر عنهم تأنيث فعل المضاف المذكر إذا كانت إضافته الى مؤنث وكان المضاف بعض المضاف إليه أو منه أوبه ) ثم استأنس بجملة شواهد منها :

مشين كما اهتزت رماح تسفهت      أعاليها مرُّ الرياح النواسم  
ومنها :

طول الليالي اسرعت في نقضي      طوين طولي وطوين عرضي  
ثم قال : فهذا وجه يشهد لتأنيث الايمان ، إذ كان من النفس وبها ( المحتسب  
( ٢٣٧/١ )

وبغض النظر عما كان يقع فيه ابن جني أو غيره من التعسف في تأويل كثير من النصوص بحكم الحرص على اطراد القانون الاعرابي أو اللغوي أو إظهاراً للبراعة في معالجة الإشكالات المثيرة للجدل ، فإن مساحة غير قليلة من جهودهم التأويلية تتسع لها مدارج اللغة حين تتيسر الفرصة للغوص في خفايا النص وطبقات المعنى الكامن تحت السطح الظاهر للتركيب اللغوي .

لكن الذي لا بد من بسط القول فيه ، استكمالاً للحديث عن ظاهرة التأويل كما تجلت في بعض مظاهرها الايجابية لدى نفر من حذاق النحويين، أن نعرض لطائفة من الملاحظات التي نشأت عن سوء الفهم والاختفاق في إدراك فحوى النصوص التي



صدرت عن بعض أئمة اللغة في معالجة وتوجيه التركيبات المشككة في اللغة ، مما هو مثار تساؤل عند الدارسين وطلبة اللغة منذ بدايات الدرس اللغوي وحتى اليوم . ومداخل هذا اللبس وسوء الفهم لهذه النصوص التأويلية ، وإن كانت متباينة فقد أدت في المحصلة الى نتيجة واحدة ، حصيلتها خلق مجموعة من المفارقات والدعاوى غير المقنعة على صفحة الدرس اللغوي ، ما تزال آثارها حتى اليوم تواجه الدارسين وتكلفهم عناء غير يسير في قبولها أو الاستسلام لها على مضض . ويمكن أن نجمل علة هذه المفارقات فيما يمكن أن نسميه عدم الانتباه الى الفرق بين تفسير المعنى وتقدير الاعراب ، والخلط بينهما على نحو أورث بعض ابواب النحو إرباكاً ما تزال آثاره شاخصة حتى اليوم ، وبحسب عبارة ابن جني فإن هذا الخلط بين تفسير المعنى وتقدير الاعراب كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره فيقوده الى إفساد الصنعة النحوية .

وقد أملى عليه حرصه على تجنب آثار هذا الخلط الى أن يعقد باباً في (( الخصائص )) تحت العنوان نفسه .

يقول سيبويه : (( قولك : ما أحسن عبدَ الله ! زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب ، وهذا تمثيل ولم يتكلم به . )) [الكتاب ٣٧/١ ط بولاق] ، والواضح أن هذا المنقول عن الخليل تفسير معنى ، فكأن الذي تعجب قدر أن هناك قوة أو شيئاً ما زاد في صفة المتعجب منه بحيث خرج عن نظائره أو قل نظيره ، واحتراساً من الخلط بين الخبر والإنشاء قال الخليل : (( ودخله معنى التعجب )) ، فكأن هذا الذي فسر به الخليل هو ما يعرف عند التحويليين بالمعنى العميق ، والحق أن مغزى كلام المتعجب من أمر أو شيء أنه يستعظم زيادة في وصف الاسم المتعجب منه ، فكأنه يريد أن ينقل هذا الإحساس الى السامع ، لكن صيغة الخبر لا ترقى في قوة الابلاغ ونقل الاحساس الى ما ترقى اليه صيغة التعجب المتحولة عن صيغة الاستفهام ، وحيث إن إستعظام الزيادة في وصف المتعجب منه قد خفي سببها [شرح جمل الزجاجي ٧٥٦/١ ، شرح الرضي ٣٠٧/٢] ، كان اللائق في التعبير عنها أسلوب التعجب المتحول عن أسلوب

الاستفهام ، وكلا الاسلوبين يتضمن الاحساس بالخفاء والإبهام في علة ما يستفهم عنه او يتعجب منه .

ومصداق هذا في قول المبرد : فالمعنى من الابهام الذي يكون في الجزاء والاستفهام كذلك هو في التعجب ، لانك إذا قلت : ما أحسن زيدا ، فقد ابهمت ذلك فيه ولم تخصص ، [المقتضب ١٧٣/٤] ، ولم يرد في كلام سيبويه ما يشعر بأن (ما) موصولة سوى قوله : ونظير جعلهم (ما) وحدها اسماً قول العرب : إني مما أن أصنع ، أي من الامر أن اصنع [الكتاب ٣٧/١ بولاق] .

ويفهم من هذه العبارة - عند النحويين - أنها جاءت موصولة بدون صلة على نحو ما جاءت في بعض الاساليب العربية مثل : غسلته غسلًا نعمًا ، أي نعم الغسيل ، في حين أن سيبويه اراد بها معنى (ربما) كما صرح به في بابه . وقد ورد هذا الفهم في صيغة تساؤل اثاره المبرد في باب التعجب بقوله : فإن قال قائل : هل رأيت (ما) تكون اسماً بغير صلة إلا في الجزاء والاستفهام ؟ [الكتاب ٤٧٧/١ ، المقتضب ١٧٣/٤] .

إن مبحث التعجب في كتاب سيبويه يدور حول توضيح أسلوب التعجب وخصوصية هذا الاسلوب في الجمود وعدم التصرف ، في الصيغة أو في نظام الجملة ، من حيث التقديم والتأخير ، نظراً لأنه صورة جديدة متحولة عن صورة أخرى قديمة ، لتؤدي معنى جديداً لم يكن قائماً في الصورة القديمة . بل إنه يملك طاقة إيحائية عالية في نقل الاحساس الانفعالي القائم في النفس ، لا يرقى الى ادائها اسلوب الإخبار الرتيب ، فعلى هذا يكون إعراب (ما) التعجبية المتحولة عن (ما) الاستفهامية موصولة بمعنى ((شيء)) أو ((شيء عظيم)) [المقتضب ١١٧٥/٤ ، شرح الرضي ١٣٠٩/٢ ، مغني اللبيب ٢٩٧/١] امرأ غير مقنع ، وهو ليس أكثر من لبس وقع فيه المؤولون النحويون الذين خلطوا بين تفسير المعنى ، الذي أراده الخليل ، وتقدير الاعراب الذي تقتضيه مواضع النظام النحوي كما فهمه المنظرون . فهو خلط بين البنية العميقة والبنية السطحية .

وليست مصادفة أن يكون التعجب بـ( ما) دون (( من )) وكتاهما أداة استفهام ، فـ(ما) اكثر عموماً من (( من )) وكذلك شأنها في الاستفهام والشرط [نتائج الفكر للسهيلي ١٨٠] .

ولعل تفرق مذاهب النحويين في إعراب جملة التعجب دليل على الحيرة في التوفيق بين تفسير المعنى وتقدير الاعراب ، وهو يعكس في جوهره الأزمة الناشئة عن محاولة النحويين قسر الأنماط اللغوية المختلفة في التعبير بضمن دائرة الإسناد المقفلة على قطبي المسند والمسند اليه ، الامر الذي ترتب عليه اشتداد الجدل حول الكثير من العبارات والأساليب التي استعصت على الانقياد لقانون الاسناد الصارم الذي يقتضي أن كل جملة او عبارة لا بد فيها من مسند ومسند اليه ، على ما هو واضح في باب النداء والقسم وبعض صور التعجب والدعاء [دراسات نقدية في النحو العربي ١٢٩، في النحو العربي ٣٠٤] .

والامر نفسه يتضح مع الصيغة الاخرى من صيغ التعجب ، وهي صيغة (افعل به) ، فهم فيها منقسمون بين من يرى ان الفعل ماض جاء بصيغة الامر والباء حرف جر زائد وما بعدها مجرور لفظاً مرفوع محلاً ، على الفاعلية ، وهو رأي سيبويه والجمهور [شرح الرضي ٣١٠/٢، شرح جمل الزجاجي ٥٨٨/١] . ومنهم من رأى أنها فعل امر لفظاً ومعنى ، والفاعل مضمّر مفهوم من لفظ الفعل ، والتقدير : أكرم يا كرم بزيد ، وهو رأي الزجاج ، [المصادر نفسها] ومنهم من رأى انها فعل امر وفاعله ضمير الخاطب المستتر، وهو رأي الفراء والزمخشري وابن خروف ، [المصادر نفسها] ويعكس هذا الاضطراب الحيرة في مواجهة هذه الصيغة التركيبية غير التقليدية ، فالصيغة المتحولة عن صيغة اخرى لا توزن بالمعايير النمطية للجملة العامة ، وليس من اليسير توجيهها بحسب ما هو مطرد من جمل الخبر أو الإنشاء ، لأنها جاوزت في تركيبها جميع الصيغ التقليدية المعروفة ، مثلها في ذلك مثل جملة النداء التي جاءت بصيغة فريدة خاصة لا تضعها في سياق الصيغ الاسنادية ، وقد تنبه بعض أئمة النحويين منذ وقت مبكر الى ظاهرة التحول في الاساليب العربية ، وسجل صوراً من انتقال دلالة التركيب النحوي من مفهوم

وضعت له في الاصل الى مفهوم آخر جديد اقتضته سنن التطور في الاستخدام اللغوي ، والحاجة الى التعبير عن حالات مستجدة ، تتطلبها دواع نفسية وظروف اجتماعية لا تجد لها صيغة مستقلة تفي بها ، فتلجأ لاستعارة صيغ أخرى تحاول إضفاء دلالات جديدة عليها، تفهم من السياق الذي استخدمت فيه .

يقول المبرد في هذا الصدد : قد يدخل المعنى في اللفظ ولا يدخل في نظيره ، فمن ذلك قولهم : علمَ اللهُ لأفعلنَ ، لفظه لفظ : رزق اللهُ ، ومعناه القسم . ومن ذلك قولهم : غفر اللهُ لزيد ، لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الدعاء . ومن ذلك أنك تقول : تالله لأفعلن ، فتقسم على معنى التعجب ، ولا تدخل التاء على شيء من أسماء الله غير هذا الاسم ، لان المعنى الذي يوجب التعجب إنما وقع هاهنا . [المقتضب ٤/١٧٥]

وكرر المبرد هذا المعنى في موضع آخر فقال : الا ترى أنك تقول : غفر اللهُ لزيد ، فلفظه لفظ ما قد وقع ، ومعناه : أسأل اللهُ أن يغفر له ، فلما علم السامع أنك غير مخبر عن الله بانه فعل ، جاز أن يقع على ما ذكرناه ، ولم يفهم عن قائله الا على ذلك [المقتضب ٢/٣٢٥] . وهذا يعني ان العبارة قد يتنازعها ظاهر التركيب من جهة وقصد المتكلم من جهة أخرى ، والمعول عليه هذه الحال ما يريده القائل وما يدركه السامع ، والى نحو هذا المعنى نبه سيبويه في الكتاب [الكتاب ١/٤١٩ ، ٢/١٢٧]

كما جادل في هذا على بن مسعود الفرغاني صاحب (( المستوفي )) محتجا بان تفسير النحويين - على الوجهين - يلزم أن يكون الكلام خبراً محضاً يدخله الصدق والكذب ، وهو باطل من وجوه ، كما قرر ، لان الكلام لو أول بمعنى الخبر خرج عن أن يكون تعجباً ، كما إن (( ما )) التعجب تفارق الموصولة والموصوفة في جرسها ونغمتها والنبر الذي يرافقها ، فالتفريق بينهما بالصوت واضح عند أداء عبارة التعجب أو عبارة الخبر ، فضلاً عن أن الترجمة لاسلوب التعجب من العربية الى غيرها أو من غير العربية يشهد - كما يقول الفرغاني - { بان ( ما ) التعجبية ليست الموصولة ولا بمعنى ( شيء ) ، ولا بالجملة ما يكون الكلام به خبراً محضاً ، بل هي أمة ( أي متفردة ) وضعت وحدها للتعجب ، وهي مناسبة لـ ( ما )

الاستفهام ... ولأن تُفسّر ( ما ) هذه بـ(أي) أعجب الى من أن تُفسّر  
بـ( شيء ) {المستوفي في النحو ١/١٢٠}.

ومما يتضح فيه الخط أيضاً بين تاويل المعنى وتقدير الاعراب لدى النحويين  
ما وقع في باب الاستثناء من توجيه للظاهرة الاعرابية نقله سيبويه عن الخليل ،  
حيث عقد لاسلوب الاستثناء من توجيه للظاهرة الاعرابية ما نقله سيبويه عن  
الخليل ، حيث عقد لاسلوب الاستثناء مبحثاً قال فيه (( هذا باب لا يكون المستثنى  
فيه الا نصباً لأنه مُخرَج مما أدخلت فيه غيره ، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون  
في الدرهم حين قلت : له عشرون درهماً ، وهذا قول الخليل [الكتاب ١/٣٦٩].

والواضح أن قوله - نقلاً عن الخليل - لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره ، يعد  
سبباً كافياً لبيان مخالفته لما قبله في الاعراب والتزامه النصب ، بغض النظر عما  
يعرب به ما قبله . وليس يصلح في المستثنى مع الاستثناء الموجب التام غير  
النصب ، لان الرفع علم الاسناد وتوابعه ، وليس المستثنى - في هذا الحال - من  
ذلك في شيء ، والجر علم الاضافة ، وليس للمستثنى هنا نصيب منها ، فلم يبق  
سوى النصب ، ويؤيد خلو الموقع مما يدعى عاملاً عند النحويين قول سيبويه :  
فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون في الدرهم حين قلت : له عشرون درهماً ،  
وكما أن (( عشرون )) ليست في عرف النحويين عاملاً حقيقياً ، لأنها ليست من  
الافعال او ما يشتق منها ، ولا من الحروف او الأدوات التي تنصب ، فكذا ما قبل  
المستثنى من فعل لا يمكن أن يفسر النصب فيه ، لأنه بحسب منطق النحويين فعل  
لازم لا يجاوز مرفوعه في مثل قولنا : حضر الاصدقاء الا خالداً ، ولا عبرة بقول  
صاحب الانصاف : إن الفعل قوي بـ (الا) فتعدى الى المستثنى ،  
[ الانصاف ١/١٥٢ ] لان هذا تمحل لا دليل عليه .

فقول سيبويه : وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ، [الكتاب ١/٣٦٩] يفيد أن  
العامل لا يقتضي ان يكون فعلاً أو حرفاً أو اسماً ، بل هو مجمل الكلام او تمام  
المعنى ، وفسر ذلك بان المستثنى لم يكن داخلاً فيما دخل فيه ما قبله  
( اي المرفوع ) ولم يكن صفته ، وقوله : كما ان الدرهم ليس بصفة للعشرين ولا

محمول على ما حملت عليه وعمل فيها ، [المصدر نفسه] تأكيد لفحوى كلامه المتقدم بان ماليس تابعا لما قبله لابد أن يخالفه في إعربه ، والسبيل الى ذلك النصب ، لان الرفع علم الاسناد ، والجر علم الاضافة ، وقول المبرد : وذلك لانك لما قلت : جاءني القوم ، وقع عند السامع ان زيدا فيهم ، فلما قلت : الا زيدا ، كانت ((الا)) بدلاً من قولك : لا أعني زيدا ، وأستثنى فيمن جاءني زيدا ، فكانت بدلا من الفعل ، [المقتضب ٣٩٠/٤، الكامل ٢٧٦/٢] هذا القول صريح في ان النصب على المعنى الذي تضمنته ((الا)) وهو معنى الاستثناء ، وقد صرح في الكامل بان كلامه مترجم عما قال سيبويه غير مناقض له ، وعليه لامسوخ لقول بعض الدارسين بان كلام المبرد في المقتضب والكامل يفيد أن ناصب المستثنى هو الفعل المحذوف و((الا)) بدل من هذا الفعل ، فهو - على هذا - مخالف لرأي سيبويه الذي يفيد ان ناصب المستثنى هو ما قبل ((الا)) لأن في هذا المذهب تمسكا بظاهر النص [المقتضب ٣٩٠/٤] .

وابن جني كان اكثر دقة حين عبر عن رأي المبرد بقوله : على أن ابا العباس قد ذهب في انتصاب ما بعد ((الا)) في الاستثناء الى انه بناصب يدل عليه معقود الكلام ، فكانه عنده إذا قلت : قاموا الا بكرة ، تقديره : استثنى بكرة ، او لا أعني: بكرة ، فدلت ((الا)) على ((استثنى)) و((لا اعني)) [سر الصناعة ١٢٩/١، الخصائص ٢٧٦/٢] ، فدلالة الكلام او (معقود الكلام) بحسب عبارة ابن جني ، وهي البنية التحتية له ، إذن هي ((الناصب)) وليس الفعل المقدر، مع أن هذا التقدير لا يطرد مع المستثنى المرفوع أو المجرور ، الامر الذي ينقض افتراض تقدير فعل او معنى فعل . وتاويل ابن جني هو تاويل معنى وليس تقدير إعراب ، مع انه اراد ان يفسر به الظاهرة الاعرابية وافترضه مخالفة لرأي سيبويه . ومثل هذه التفسيرات والاجتهادات في فهم كلام النحويين المتقدمين كان وراء كثير من صور الخلاف والاضطراب في فهم أقاويلهم . وفي ظني أن اوضح ماتجلى فيه اللبس بين تاويل المعنى وتقدير الاعراب ما وقع فيه جمهور النحويين ، تبعا لسببويه ، في معنى (سوى) الاستثنائية وإعرابها ، وفي إعراب (احقا) في

قولهم : أحقاً أنك مسافر؟ مما لا يتسع المجال للاستطراد في عرضه في هذا المبحث  
[الكتاب ٣٧٧/١، ٢٠٢، المقتضب ٣٤٩/٤، شرح الرضي ٢٤٧/١، شرح الكافية  
الشافية لابن مالك ٧١٦/٢، معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦٠/١]

## مصادر البحث

- ١- الانصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الانباري ، ط ٣ القاهرة ١٩٥٥م .
- ٢- خزانة الادب للبغدادي ، ط بولاق ، القاهرة .
- ٣- الخصائص ، ابن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، ط دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٥٢م .
- ٤- دراسات نقدية في النحو العربي ، د. عبد الرحمن أيوب ، القاهرة ١٩٥٧م .
- ٥- سرّ صناعة الاعراب لابن جني ، تحقيق د/ حسن هندراوي ، دار القلم ، دمشق ١٩٨٥م .
- ٦- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق د/ صاحب أبو جناح، وزارة الاوقاف ، بغداد ١٩٨٠م
- ٧- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترلابادي ، ط الاستانة ١٢٧٥هـ .
- ٨- الفتح الوهبي على مشكلات المتنبي لابن جني ، تحقيق د/ محسن غياض ، بغداد ١٩٧٣م .
- ٩- في النحو العربي ( نقد وتوجيه ) د/ مهدي المخزومي ، المكتبة العصرية ، بيروت .
- ١٠- الكامل في اللغة والادب للمبرد ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر القاهرة
- ١١- كتاب سيبويه ، ط بولاق ، وطبعة المكتبة العلمية ببيروت .
- ١٢- الكشف للزمخشري ، ط البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٩٦٦م .
- ١٣- المحتسب في القراءات الشاذة لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين ، القاهرة ١٣٨٦هـ
- ١٤- المستوفي في النحو للفرغاني ، تحقيق د/ محمد بدوي المختون ، القاهرة ١٩٨٧م .



١٥- مغني اللبيب لابن هشام الانصاري، تـ محي الدين عبد الحميد، مطبعة  
المدني، القاهرة

١٦- المفتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ١٣٨٥هـ.

١٧- نتائج الفكر للسهيلى ، تحقيق د/ محمد ابراهيم البنا ، ط جامعة قار  
يونس، ١٩٧٨ م.